

# فاست كومباني ميدل إيست || هل تنجح مصر في خفض استهلاك الطاقة ومواكبة ارتفاع أسعار الوقود عالمياً؟



الثلاثاء 31 مارس 2026 11:40 م

يستعرض كاتب التقرير كيف تدفع الضغوط الاقتصادية الحكومة المصرية إلى تشديد إجراءات ترشيد الطاقة، في ظل تصاعد تكاليف الاستيراد وتأثير التوترات الجيوسياسية على فاتورة الوقود، ما يفرض إعادة تنظيم نمط العمل والنشاط اليومي داخل البلاد

وينقل موقع فاست كومباني ميدل إيست تفاصيل هذه الإجراءات، موضحاً أن الحكومة تسعى إلى تقليل الاستهلاك دون إبطاء عجلة الاقتصاد، عبر حزمة قرارات تستهدف المؤسسات والأفراد على حد سواء

## تقليص ساعات العمل وتغيير نمط الحياة

تفرض الحكومة إغلاق المحال والمطاعم والمراكز التجارية والأماكن العامة في الساعة التاسعة مساءً، مع مدّ العمل حتى العاشرة في عطلات نهاية الأسبوع والإجازات الرسمية. يعكس هذا القرار توجهاً واضحاً نحو خفض استهلاك الكهرباء والوقود في ساعات الذروة. تطبق الحكومة كذلك نظام العمل عن بُعد يوم الأحد لعدة أشهر، بدءاً من الأول من أبريل، على العاملين في القطاعين العام والخاص، مع استثناء القطاعات الحيوية مثل المصانع والمرافق والخدمات الصحية والتعليمية. تهدف هذه الخطوة إلى تقليل الضغط على الطاقة المرتبطة بالنقل والتشغيل.

## فاتورة الطاقة تقفز والضغط تتصاعد

تكشف البيانات الرسمية عن تضاعف فاتورة الطاقة الشهرية من 1.2 مليار دولار في يناير إلى 2.5 مليار دولار في مارس، نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز عالمياً. يعكس هذا الارتفاع تأثير الاضطرابات الإقليمية على أسواق الطاقة، خاصة مع التوترات التي تضغط على سلاسل الإمداد.

تدعي الحكومة - التي تبنت سياسات مستهترّة - أن مواجهة هذه القفزة تأتي عبر تقليل استهلاك الفرد، حيث توجه الجهات الرسمية بخفض استخدام المنتجات البترولية بنسبة 30%، إلى جانب إبطاء تنفيذ بعض المشروعات القومية لمدة شهرين لتوفير الوقود.

## سياق عالمي وتحركات محلية مرنة

تأتي هذه الإجراءات في سياق أوسع من الاضطرابات العالمية في أسواق الطاقة، لكن تكشف أيضاً هشاشة الاعتماد على الاستيراد وغياب سياسات طويلة المدى لتأمين مصادر مستقرة. ومع تصاعد المخاطر المرتبطة بممرات حيوية مثل مضيق هرمز، يبرز ثقل الأزمة على اقتصاد لم ينجح في تقليل تعرضه للصدمات الخارجية.

تُبقي الحكومة على استثناءات محددة لضمان استمرار الخدمات الأساسية، حيث تواصل متاجر البقالة والمخابز والصيدليات وبعض الأنشطة المرتبطة بالنقل العمل بعد المواعيد المحددة، إلى جانب الأسواق الليلية. غير أن هذه الإجراءات تبدو أقرب إلى إدارة أزمة يومية، بدلاً من معالجة جذور المشكلة المرتبطة بكفاءة استهلاك الطاقة وهيكلة الاقتصاد نفسه.

وفي الوقت نفسه، تؤكد الحكومة استقرار الأسواق وتوفير السلع، مع تراجع نسبي في الضغوط السعرية، إلا أن هذه المؤشرات لا تنفصل عن واقع أوسع يتمثل في تضخم مرتفع واعتماد متزايد على الاقتراض الخارجي. وي طرح هذا المشهد تساؤلات حول جدوى السياسات

الاقتصادية السابقة، التي ساهمت في تعميق الحاجة إلى التمويل الدولي بدلاً من بناء قدرة ذاتية على مواجهة الأزمات، ما يضع تحديات الطاقة الحالية في سياق أزمة هيكلية أعمق.

<https://fastcompany.com/news/egypt-is-shutting-down-earlier-to-save-energy-can-it-keep-pace-with-rising-global-fuel-costs>